

وقوله فاستكوهن نضج بالجد والرجح مع بقاها وفيها والتلاوة  
دون الحكمة كقراءة ابن مسعود في كفارة البين فصيامة ثلاثة أيام  
متتابعين وسخ وصف في الذكر وذلك بمنزلة الزيادة على النقص  
فالشيخ عندنا وعند الشافعي تخصيص وليس شيخ حتى الميتة  
التي على نضج الجبال بحجر الواحد وزيادته في الإيمان في رتبة كفارة  
البين والظنما والقياس من طهر الرتبة عام تبدأ والموتنة  
والكافرة فأخرج الكافرة تخصيص الشيخ فإن الشيخ رفع الحكم  
وفي الزيادة تغرب فإن الحساق الإيمان بالرتبة في جزئها من تحتها  
المعاق في الكفارة وكذا الحاق النبي بالجدة ليجزبه من كونه  
مشتركا ولنا صدق حد الشيخ عليه في النقص بقبض كون  
الجدة حداً ومتى التحق النبي به في حد ذاته صار بعضه وبعضه  
ليس بجدة فكان نسخاً وكذا انقبض التكفير إلى رتبة تقبضه في  
يؤدي إلى بطلان ما ثبت بالكتاب أو بالخلق فوجب العلم بالطلاق  
فإذا صار شيئاً آخر وصار المطلق بعضه وما لبعض النبي  
حكمه فكان نسخاً والحكم الثابت بالنقص لا يشخ بخير الواحد  
**فصل** في تعال النبي صلى الله عليه وسلم لم يسو كالأزلة أي  
التي تصلح لقيادة التي تحصل في النوم والمغنا والتبرود وكذا  
الزلة وهو اسم لغيره غير مشهور في غيره لكن اتصل الثالوث  
من فعل صباح فصدق في شعله عنه إلى ما هو جازله بقبضه

اصلاً

اصلاً أربعة صباح وسخ واجب ورضي واختلف في  
ما ليس به وهو لا طبع ولا تخصصه فالعوض يتوقف فيها وبعض  
الزجاج سابعه فيها والكرخي يعقد لراحة فيها ولا ثبت الفضل  
وله المتابعة الجواب والتخصيص عندنا ما انما التخصيصات  
علمنا من أفعاله واتعا على عمية يفتك به في انقباضه على الكربة  
ومال يعمله على أي جهة فعلاه قلنا فعلاه على ارضنا من أفعاله  
وهو الراحة لقوله لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة  
فيه تخصيص على جوار القياس في أفعالهم حتى يقولوا  
المنع أي الموجب للاختصاص به والوجه وعان ظاهر وباطن  
فالظاهر ثلاثة ما بينت لسان الملك توضع في جمعة أي جمع  
التي عم بعد عمله بالبيع وهو الملك بآية قاطعة بأن خلقه  
الله فيه علماً ضرورياً بان السبع ملك يارك بالوحي وهو الذي  
أنزل عليه لسان الروح الأمين قال في قوله عز وجل الروح القدس  
أوليت عليه إشارة الملك من غير بيان بالكلام واليه أشار حتى  
عليه ولم يقولوا إن روح القدس فتحت روحاً ان نفساً التي توحش  
تستوفي زوقها أو يدرك قلبه بالثبته بالهاتين الله تعالى  
أراه يومئذ عداً كما قال في نكاحم بالناس بما أزاله الله والذين  
ما بين باعنا والراي بالنال في أحكامه للضرورة وقد اختلف في  
جوارحه في حقه من الألة كقولنا في بعضهم أن يكون هذا من طه